ليبيا





ترتكز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بصورة واضحة على قواعد ومعايير حقوق الإنسان، مما يجعل النهج القائم على حقوق الإنسان محوري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتعهد بعدم إغفال أي أحد.

توفر المفوضية السامية لحقوق الإنسان الأدوات والنهوج التي يمكن أن تساعد في دمج معلومات وتحليلات حقوق الإنسان القائمة في الاستعراض الوطني الطوعي. وكما يمكن لهذه الأدوات أن توجه بفعالية رصد التقدم على الصعيد الوطني وتحديد نقاط التسارع ذات الصلة.

ويمكن لهذه المعلومات أن تساند عملية الإبلاغ الطوعية الوطنية في مراعاة قضايا مثل عدم المساواة والتمييز والمساءلة وسيادة القانون والمشاركة والإدماج من خلال توجيه طريقة إعداد التقرير الوطني الطوعى.

ويمكن أن يساعد تحليل حقوق الإنسان في الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة التي لها حقوق مقابلة (مثل المياه والصحة والسكن). يمكن أن يساعد أيضاً في تحديد المجموعات المعرضة لخطر الإغفال والأكثرهم تخلف عن الركب وتحديد سبل معالجة أوضاعهم بفعالية. كما سيساعد ربط خطة عام 2030 وعمليات متابعة حقوق الإنسان بشكل منهجي في تخفيف عبء اعداد التقارير.

الآليات الدولية لحقوق الإنسان

تتضمن التقارير الخاصة بآليات حقوق الإنسان (الاستعراض الدوري الشامل و هيئات المعاهدات و الإجراءات الخاصة) ثروة من البيانات والمعلومات ذات صلة بتنفيذ خطة عام 2030.

ترد أدناه المعلومات ذات الصلة بالبلد منذ إعتماد خطة عام 2030 وكما يمكنكم العثور على مزيد من المعلومات في فهرس حقوق الإنسان العالمي ، وهو عبارة عن قاعدة بيانات خاصة بالمفوضية السامية و متاحة على الإنترنت. ويجمع الفهرس التوصيات من جميع الآليات لكل بلد ويسمح بالبحث عن أهداف التنمية المستدامة أو مجموعات الأشخاص المتأثرين وأو حسب المواضيع.

هل أنتم مهتمون بالفهرس العالمي لحقوق الإنسان؟ للمزيد من التفاصيل يرجى زيارة:

https://tinyurl.com/UHRI-ARA

كيف يربط الخبراء المستقلون عملهم بخطة عام 2030؟ لمعرفة ذلك ، يرجى زيارة :

tinyurl.com/SP-2030

الإجراءات الخاصة

منذ عام 2016 ، زار ليبيا المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق المشردين داخلياً.

لمعلومات أكثر يرجى زيارة: https://tinyurl.com/SP-ARA-2030

الاستعراض الدوري الشامل

تم استعراض الحالة في ليبيا آخر مرة من قبل الاستعراض الدوري الشامل في أيار/مايو 2015. تلقت البلاد 215 توصية وحظت171 منها بتأييد، و تناولت التوصيات مجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة. سيعقد الاستعراض الدوري الشامل لليبيا في أيار/مايو 2020.إن الموعد النهائي لتقديم الدولة التقرير الوطني هو في شباط/فبراير 2020.

إن ربط عمليتي اعداد التقارير للأستعراض الوطني الطوعي والاستعراض الدوري الشامل يفيد كلا التقريرين وبذلك يمكن ضمان تحسين الاتساق في السياسات والبرامج ذات الصلة والمتابعة لخطة عام 2030 وبرنامج حقوق الأنسان.

لمعلومات أكثر يرجى زيارة: https://tinyurl.com/LIB-UPR-ARA

هيئات المعاهدات

منذ عام 2016 ، تم إستعراض الحالة في ليبيا من قبل اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

لمعلومات أكثر يرجى زيارة: https://tinyurl.com/TB-aralink



تظهر الأيقونات اعلاه خمسة من أهداف التنمية المستدامة التي حظيت بأكبر قدر من الاهتمام خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل للبلد (كما هو موضح في توصيات الاستعراض الدوري الشامل ومايقابلها من أهداف التنمية المستدامة).

المصدر: الفهرس العالمي لحقوق الإنسان.

تعزيز مشاركة هادفة وآمنة وشاملة

إن إحدى المبادئ الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي ضرورة أن تكون جميع عملياتها قائمة على المشاركة الشاملة قدر المستطاع. وغالبا" ماتكون هناك حاجة لبذل جهود خاصة للوصول الى اولئك المعرضين لخطر الإغفال أو لأن يتم تجاهل مطالبهم.

يجب أن تتوفر للمتأثرين بقرارات الحكومة إمكانية التعبير عن إحتياجاتهم ومصالحهم، وكذلك إمكانية دعم مرحلة التصميم وتنفيذ ومراجعة سياسات وبرامج عامة. تهدف التوجيهات والتوصيات العملية بشأن المشاركة والتي وضعتها المفوضية السامية لحقوق الأنسان الى المساعدة في ضمان المساءلة والشمولية عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات

يعتبر جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها أداة أساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة و أداة للإبلاغ عن التقدم المحرز. ومع ذلك، فإن أن تصميم تصنيف المؤشرات (أو عدمه) ليس بممارسة معيارية أو تخلو من لتأثر بالقيم .

إن النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات يمكنه أن يقدم الكثير فإن هذا النهج يساعد في الجمع بين أصحاب المصلحة المعنيين بالبيانات وإنشاء شبكة من الممارسين مما من شأنه تحسين جودة البيانات والإحصاءات وملاءمتها واستخدامها بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان الدولية ومبادئها.

للحصول على المبادئ التوجيهية بشأن الإعمال الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة يرجى زيارة الرابط:

https://tinyurl.com/AR-Guidelines

للوصول الى التوجيهات العملية لمشاركة المجتمع المدني في تنفيذ خطة عام 2030 يرجى زيارة الرابط :

https://tinyurl.com/CS-GA19

للوصول الى مؤشرات حقوق الإنسان – مؤشرات لتعزيز ورصد حقوق الإنسان، يرجى زيارة:

https://tinyurl.com/HRI-ARA

للوصول الى نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء البيانات، عدم إغفال أي أحد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يرجى زيارة:

https://tinyurl.com/HRBA-ARA

للوصول الى جداول مؤشرات حقوق الإنسان يرجى زيارة:

tinyurl.com/IND-tables

الآليات الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة

قامت جميع الدول بوضع هياكل أو إجراءات لاعداد التقارير وتنفيذ خطة أعمال 2030 وحقوق الإنسان.

https://tinyurl.com/NMRF-ARA-PG

إن الربط بين هذه الهياكل بشكل منهجي والتأكد من أنها تعمل جنبا إلى جنب سوف يحسن الإتساق وجودة التقارير وكذلك يساعد على تأمين قدر أكبر من المشاركة والملكية.

هياكل وطنية ودون الوطنية لتنفيذ ورصد والإبلاغ عن خطة عام 2030



هياكل وطنية لإعداد التقارير والمتابعة ومؤسسات مكلفة بحقوق الإنسان). الإنسان (على سبيل المثال: مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان).

للوصول الى دليل عملى بشأن تعاون الدول مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

قاعدة البيانات الوطنية لمتابعة التوصيات

يمكن أن تقدم المفوضية السامية لحقوق الإنسان الدعم للبلدان من خلال إنشاء قاعدة بيانات وطنية لمتابعة التوصيات.

إن قاعدة البيانات هذه هي نظام الكتروني وضع نتيجة الممارسات الجيدة في عدة بلدان كالباراغواي وساموا وأوغندا بطريقة مفصلة على قياس البلد المضي.. وتسمح هذه القاعدة بتجميع التوصيات حسب الرغبة وتعيين مسؤوليات الوزارات المعنية أو الهيئات الأخرى ورصد الأنشطة وتخصيص الميزانية وتسجيل حالة تنفيذ خطة عام 2030 وحقوق الإنسان في الزمن الحقيقي.

تتوفر قاعدة البيانات باللغات العربية والانكليزية والفرنسية والروسية والإسبانية.

> للتواصل ولمزيد من المعلومات أخرى إتصل على: nrtdsupport@ohchr.org

> > أنظر أيضا الى:

https://tinyurl.com/NRTD-arabic

لمزيد من المعلومات ، يرجى الضغط على الروابط بالنص الغامق.